العرب
الخميس 2021/03/18
السنة 43 العدد 12003

العالم يواجه أزمة نقص رقائق أشباه الموصلات

الصين تعول على الابتكار لتغطية حاجيات الصناعة

باتت أزمة نقص رقائق أشباه الموصلات تضغط بصفة غير مسبوقة على العالم حيث أربك ذلك صناعة الهواتف والسيارات بفعل تزايد الطلب على الإلكترونيات، والإرباك الذي أصاب سلاسل التوريد بسبب جائحة كورونا وآثار الحرب التجارية في وقت تراهن فيه الصين أكبر مورد للرقاقات على الابتكار لتغطية الحاجيات المحلية.

شنغهاي – قال مسؤول كبير في جمعية صناعة أشباه الموصلات الصينية الأربعاء إن العالم يمر بنقص غير مسبوق في الرقائق، بعد نمو مبيعات أشباه الموصلات بنحو 18 في المئة العام الماضي.

وقال تشو زي شيوي، رئيس الشركة الدولية لتصنيع أشباه الموصلات في تصريحات خلال مؤتمر سيميكون الصين "يتعين علينا تعزيز تعاوننا، وأن نولي اهتماما أكبر بالابتكار. هذه هي الطريقة الوحيدة حتى تتمكن صناعتنا من إدارة التحديات التي تواجهنا".

تشو زي شيوي

يتعين علينا تعزيز تعاوننا، وأن نولي اهتماما أكبر بالابتكار

والصين أكبر مشتر لأشباه الموصلات في العالم لكن إنتاجها المحلي هامشي. ونمت المبيعات لديها بحوالي 17.8 في المئة في 2020 عن العام السابق إلى 891 مليار يوان (137 مليار دولار)، وفقا لجمعية صناعة أشباه الموصلات الصينية.

والشهر الماضي حذر عدد من الخبراء من أن أسعار أجهزة "بلاي ستايشن" و"أيفون" قد ترتفع هذا العام بسبب نقص في أشباه الموصلات ناجم عن مجموعة عوامل بينها ازدهار الطلب على الإلكترونيات، والإرباك الذي أصاب سلاسل التوريد بسبب جائحة كوفيد – 19 والحرب التجارية.

فتدابير الإقفال التي اتّخذت بسبب الجائحة جعلت المستهلكين يلجأون إلى أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة اللوحية أو وحدات التحكم في الألعاب التي تعمل بواسطة الرقائق.

بالموازاة مع ذلك، عمدت شركة "هواوي" العملاقة للتكنولوجيا، في ضوء الحرب التجارية المتفاقمة بين الصين والولايات المتحدة، إلى تخزين أشباه الموصلات العام الماضي، مما زاد الضغط على الكمية المتوافرة للعرض.

وقفزت هذه التوترات في السوق إلى الواجهة عندما سعت شركة إنتاج السيارات إلى الحصول على المزيد من أشباه الموصلات، فأدركت أن الشركات المصنعة للرقائق تعطي الأولوية للإلكترونيات الاستهلاكية.

ويشكّل قطاع صناعة السيارات إلى اليوم الضحية الأبرز لنقص الرقائق، إذ اضطرت شركات عملاقة منها "فورد" و"فولكسفاغن" إلى خفض الإنتاج، لكن القطاعات الأخرى تأثرت أيضا.

وكانت مجموعة رينو الفرنسية قد سجلت خسارة تاريخية قدرها 8 مليارات يورو في العام 2020 متأثرة بالتبعات الاقتصادية لفايروس كورونا، الذي ضغط على المبيعات وعلى إمدادات الرقائق الإلكترونية.

ولاحظ المدير التنفيذي لشركة "ستراتيجي أناليتيكس" الاستشارية نيل ماوستون في تصريحات صحافية حينها أن "عاصفة فايروس كورونا معطوفة على ارتفاع المخزون بسبب الحرب التجارية، وعلى التحول المتمثل في العمل من بُعد"، هي العوامل التي "تسببت في نقص أشباه الموصلات". وتوقع أن "يتأثر كل شيء يحتوي على شريحة، كالسيارات والهواتف الذكية وأجهزة الألعاب والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة".

وأشارت وكالة بلومبرغ إلى أن كميات بعض الطرازات من هاتف "أيفون 12" كانت محدودة بسبب نقص المكونات، بينما عُزيَت الصعوبات في الحصول على جهاز "بلاي ستايشن 5" من "سوني" وجهاز "إكس بوكس" الأخير من "مايكروسوفت" إلى النقص في بعض الرقائق.

وحذر عدد من الشركات المصنّعة لأشباه الموصلات، كشركة "كوالكوم" الأميركية العملاقة ومنافستها "إيه. أم.دي" من أزمة متنامية.

وتتسم سلسلة توريد أشباه الموصلات بالتعقيد. فالشركات الأميركية العملاقة التي تزود الشركات المصنعة للإلكترونيات الاستهلاكية بهذه الشرائح، تصمم المكونات ولكن في الغالب لا تصنعها. ويدير المقاولون الآسيويون، كمثل شركة "تي.أس.أم.سي" التايوانية أو شركة "سامسونغ" الكورية الجنوبية معظم خطوط الإنتاج.

ويواجه المصنعون أيضا صعوبة في تلبية الطلب من القطاعات المختلفة إذ أن التغيير في وضع الإنتاج قد يستغرق شهورا.

في ظل هذا الواقع، فإن تايوان التي تضم بعض أحدث مسابك أشباه الموصلات، وجدت نفسها تحت ضغط من شركات صناعة السيارات والحكومات.

وتعهدت الجزيرة الشهر الماضي بتكثيف إنتاج الرقائق لشركات صناعة السيارات في حين أكدت شركة "تي. أس.أم.سي" أن هذا القطاع "على رأس أولوياتها"، مشيرة إلى أن مصانعها تعمل بالفعل بكامل طاقتها.

غوغل تخفض الرسوم على المطورين في متجرها الإلكتروني

سان فرانسيسكو – أعلنت "غوغل" أنها ستخفض إلى النصف الرسوم المثيرة للجدل التي تفرضها على المطورين في متجرها الإلكتروني للمحتويات الرقمية المصممة للأجهزة المحمولة والعاملة بنظام "أندرويد".

وستقلص العمولة المستقاة من مطوري التطبيقات في "غوغل بلاي" إلى 15 في المئة من 30 في المئة بدءا من يوليو القادم، لكن فقط لأول مليون دولار من العائدات التي يحصل عليها المطور سنويا، وفقا لما نشره نائب رئيس إدارة المنتجات سمير سامات.

وتأتي هذه الخطوة وسط ضغوط على "غوغل" و"أبل" من أجل تخفيف السياسات المتبعة على أسواقهما الإلكترونية لمنصات الهواتف المحمولة. وأعلنت "أبل" عن خفض مماثل للشركات الصغيرة العام الماضي.

وتطلب "أبل" و"غوغل" من المطورين استخدام أنظمة الدفع الخاصة بهما للمعاملات في متاجرهما الإلكترونية للتطبيقات والخدمات والسلع الرقمية مع أخذ 30 في المئة أو أقل كعمولة.

وتقول المجموعتان المتنافستان إن العمولة هي معيار صناعي وتعويض عادل لإدارة متاجر إلكترونية جديرة بالثقة حيث يمكن للمطورين الازدهار. وقد تعرضت نسبة العمولة لانتقادات من قبل شركات مطورة من بينها "إيبك غايمز" و"سبوتيفاي" وغيرهما وقد أطلقت دعاوى قانونية في كل أنحاء العالم.

15

في المئة نسبة تقليص العمولة على مطوري التطبيقات في غوغل بلاي من 30 في المئة حاليا

كذلك، تواجه "أبل" و"غوغل" معارضة متزايدة من عمالقة التكنولوجيا الآخرين بشأن سيطرتهما على التطبيقات في منصاتهم.

واتهمت "فيسبوك" و"سبوتيفاي" مجموعة "أبل" باستغلال موقعها من أجل تقويض المنافسة من خلال فرض قواعد على المطورين الخارجيين ولا تطبقها على نفسها.

وفي وقت سابق قالت غوغل إنها لن تسمح بعد الآن لأي تطبيقات بالتحايل على نظام الدفع الخاص بها داخل متجر بلاي ستور، الذي يوفر للشركة جزءا من أرباح عمليات شراء التطبيقات داخل المتجر.

وتتبع غوغل سياسة اقتطاع 30 في المئة من المدفوعات التي تتم داخل المتجر عند شراء التطبيقات.

وأثارت الطريقة التي تجمع بها متاجر تطبيقات غوغل وأبل للرسوم الجدل بشكل خاص في الأشهر الأخيرة، بعد أن رفعت "إيبيك غايمس"، الشركة المصنعة للعبة "فورتنايت" الشهيرة، دعوى قضائية ضد أبل وغوغل، بحجة انتهاك قواعد مكافحة الاحتكار بالعمولات التي تفرضها.

وكان المطورون يشعرون بالقلق إزاء الرسوم التي تطالب بها غوغل وأبل، قائلين إنها ضريبة تعيق قدرتهم على المنافسة، ونظرا لأن الشركتين تتحكمان في جميع الهواتف الذكية تقريبا في العالم، يشعر العديد من المطورين أنه ليس لديهم خيار سوى الالتزام بالسياسة ودفع العمولة.

وفي إطار مكافحة ما يصفونه بالاحتكار من قبل غوغل وأبل، قرر مطورو التطبيقات تشكيل تحالف خاص بهم، يشبه النقابة، للدفاع عن حقوقهم وتحقيق مطالبهم.

والعام الماضي، أعلنت مجموعة من مطوري التطبيقات عن تشكيل التحالف، يضم 13 شركة بشكل مبدئي، وتشمل سبوتيفاي وبيس كامب وإيبيك وماتش غروب، بهدف حماية اقتصاد التطبيقات على حدّ وصفهم، والحفاظ على هذه الصناعة.

وكانت الولايات المتحدة قد طلبت مطلع العام الجاري من أستراليا إلغاء القوانين المقترحة لإجبار عملاقيْ الإنترنت فيسبوك وألفابت، الشركة الأم لغوغل، على الدفع إلى المؤسسات الإخبارية مقابل مشاركة محتواها، مقترحة نموذجا طوعيا للدفع.

وقالت الولايات المتحدة، في مذكرة مقدمة إلى البرلمان الأسترالي حينها، "إن التشريع المقترح غير معقول وغير عملي وغير متوازن ويمكن أن يتعارض مع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وأستراليا".

حوافز استثنائية للمطورين

آسف.. مخزون الأدوية لدينا نفد

تراجع الليرة اللبنانية يثير مخاوف انهيار القطاعات الاقتصادية

تضاعف كلفة الاستيراد يضغط على الخدمات الصحية

يهدّد الانهيار التاريخي لليرة اللبنانية مختلف القطاعات الاقتصادية نظرا لآثاره على مضاعفة كلفة استيراد الأغذية والأدوية والطاقة، فضلا عن الضغوط على الأسواق التجارية مع انفلات أسعار المواد الاستهلاكية وفقدان السلع، مما أثار مخاوف من انهيار كامل للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

بيروت – تراجعت الليرة اللبنانية إلى أدنى مستوى على الإطلاق في تاريخها في تعاملات السوق الموازية غير الرسمية بحيث تخطى سعر صرف الليرة الـ15 ألف ليرة لكل دولار واحد وسط تحذيرات من انهيارات مختلف القطاعات.

جاء ذلك بحسب وسائل إعلام ومواقع لبنانية متابعة لتطورات أسعار الصرف اليوم في وقت يتراوح سعر الصرف في السوق الرسمية بين 1515 ليرة و3900 ليرة للدولار الواحد.

ويترافق مسلسل انهيار الليرة والاقتصاد مع شح كبير في توافر الدولار الأميركي في البلاد ومع استمرار التأزم السياسي والفشل في تأليف حكومة في البلاد منذ استقالة حكومة حسان دياب في أغسطس الماضي.

وقد انعكس التراجع الكارثي لسعر صرف الليرة إرباكا وفوضى في الأسواق التجارية مع تفلت أسعار المواد الاستهلاكية وفقدان السلع.

وفي بلد يستورد معظم احتياجاته من الخارج ويقوّم السلع بالدولار لتباع بالليرة اللبنانية وفق سعر الصرف، يشكل الانفلات والتقلب المستمر للدولار بنسبة عالية في وقت قصير مصدر أزمة كبرى لقطاعات عدة حيث يضعها أمام الشلل والعجز عن الاستمرار بتوفير الخدمات أو السلع.

وقد حذر نقيب أصحاب المستشفيات سليمان هارون في مؤتمر صحافي الثلاثاء من انهيار وشيك سيتعرض له القطاع الصحي في لبنان جراء عدم توافر الدولار الأميركي اللازم لاستيراد الأدوات والمعدات الطبية الضرورية وصيانتها.

وتخوّف النقيب من إمكانية التوقف عن تقديم الخدمات الطبية والاستشفائية في عدد من المستشفيات على وقع تداعيات الانهيار المالي والاقتصادي والنقدي الذي يلقي بثقله على القطاع الصحي اللبناني، بما يمثله هذا الأمر من خطورة بالغة على السلامة الصحية للبنانيين.

وأشار هارون إلى أن الأزمة السياسية التي يعيشها البلد لا تسمح بإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية، داعيا إلى عملية إنقاذية عبر تشكيل الحكومة الجديدة سريعا، مشيرا إلى أنّ الأطباء والممرضين بدأوا في الهجرة إلى الخارج على وقع الانهيار المتسارع مما يمثل خطورة بالغة تتطلب إجراءات استثنائية.

من جهتها أعلنت نقابة صيادلة لبنان في بيان أن قطاع الصيدلة على شفير الانهيار والإفلاس وأن كميات الأدوية المسلمة إلى الصيادلة تتقلص ولم تعد تكفي حاجات المرضى بسبب البطء في عملية الاستيراد في حين لم تعد تلك الكميات تكفي حاجات المرضى وسط نقص حاد في مخزون الشركات المستوردة.

بدوره قال نقيب أصحاب السوبرماركت نبيل فهد في تصريح صحافي إن البضائع تتناقص وإن الارتفاع غير المنطقي لسعر صرف الدولار قد حال دون استمرار تسليم البضائع كما أدى إلى تهافت المواطنين على بعض الأصناف الأساسية، معلنا أن المخزون قليل بسبب المشكلة المالية وعدم القدرة على الشراء.

من جانبه أعلن نائب رئيس اتحاد نقابات الأفران والمخابز في لبنان علي إبراهيم في بيان أن "القطاع لابد أن يصل إلى التوقف القسري إلى حين استقرار سعر صرف الدولار في حال الاستمرار في ارتفاعه على هذه الوتيرة".

نبيل فهد

سعر صرف الدولار حال دون استمرار تسليم البضائع

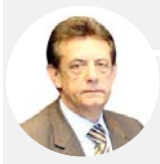

سليمان هارون

هناك إمكانية لتوقف الخدمات الطبية في عدد من المستشفيات

وأشار إلى "تقلبات حادة لسعر صرف الدولار الأميركي في ظل غياب رقابة فاعلة تضبط الأمور"، محذرا من "الواقع الصعب والخطير الذي ينذر بعواقب كبيرة على مختلف الصعد لعدم وجود من يتحمل المسؤولية لمعالجة هذا الواقع".

ولفت إلى أن "الفلتان في سعر الدولار يؤثر على أسعار المواد الداخلة في صناعة الرغيف كما يؤثر على كل القطاعات الإنتاجية".

كذلك أدى استمرار انهيار الليرة أمام الدولار إلى تفاقم أزمة نقص المحروقات في البلاد حيث رفعت محطات الوقود خراطيمها في عدد كبير من المناطق فيما شوهدت أرتال من السيارات أمام المحطات القليلة العاملة.

وأكد ممثل موزعي المحروقات في لبنان فادي أبوشقرا في تصريح وجود أزمة كبيرة في البنزين وشح في المحروقات، لافتا إلى أن الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار الأميركي تسبب في مشكلة قطاع المحروقات مطالبا الدولة اللبنانية بالتدخل لتوفير الوقود في السوق.

وفي الأيام السابقة كان سعر صرف الدولار أمام الليرة اللبنانية قد اخترق سقف العشرة آلاف ليرة لكنه بدأ مع نهاية الأسبوع الماضي يسجل قفزات كبيرة يوميا.

وقد أدى التدهور في سعر الليرة إلى ارتفاع اسعار السلع وإلى تحركات احتجاجية تمثلت بقطع الطرقات الرئيسية بإطارات السيارات ومستوعبات النفايات بواقع أن الحد الأدنى للأجور في لبنان البالغ 675 ألف ليرة كان يوازي 450 دولارا، أما اليوم فقد أصبح يساوي 45 دولارا ومع احتساب سعر الدولار الواحد 15 ألف ليرة.

وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية أن محتجين قطعوا طرقا في بيروت وضواحيها وفي مختلف المناطق اللبنانية، وترافق ذلك مع قيام بعض المؤسسات التجارية بإقفال أبوابها بسبب الضياع في التسعير الناجم عن تقلب سعر صرف الدولار.

وقالت الوكالة إن شبانا يستقلون دراجات نارية جالوا في عدد من شوارع بيروت وطلبوا من أصحاب المحال التجارية إقفال أبواب محالهم رفضا لارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي.

ويواجه لبنان منذ أغسطس الماضي شغورا حكوميا بسبب خلافات القوى السياسية وأزمات اقتصادية ومالية ومعيشية وصحية متشابكة أدت إلى تفاقم الفقر والبطالة والتضخم المالي وانهيار العملة وسط تراجع متسارع في احتياطي النقد الأجنبي منذ أكتوبر 2019 مع تجميد المصارف للسحوبات النقدية بالدولار وتقييدها بالعملة المحلية.

يذكر أن وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية العميد محمد فهمي كان قد حذر في تصريح قبل أيام من حالة من الفوضى على كامل الأراضي اللبنانية بسبب تلاشي المنظومات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية.

وكان مجلس الوزراء العراقي قد وافق على صفقة لتصدير نصف مليون طن من الوقود إلى لبنان سنويا. وتعد الطاقة من أكبر هواجس اللبنانيين بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع في السوق المحلية.

وتشير التقديرات الحكومية إلى أن احتياطيات لبنان من الوقود لا تزيد عمّا يكفي عادة لشهر أو شهرين، لأن الاحتفاظ باحتياطيات تكفي ستة أشهر سيكون باهظ التكلفة للبلد الذي يئن تحت وطأة أزمة اقتصادية عميقة.

وتواجه المنازل والشركات في لبنان انقطاعات يومية للكهرباء تستمر لعدة ساعات بسبب عجز شركة الكهرباء الحكومية عن تلبية الطلب، وهو ما يضطرّ الكثيرين إلى استخدام مولدات الكهرباء الخاصة.

وتُفاقم الخلافات السياسية وفساد الصفقات، مثل صفقة الوقود المغشوش التي وردت من شركة سوناطراك الجزائرية، التشاؤم بشأن الإسراع في حل أزمة انقطاع الكهرباء المزمنة، وسط معاناة المواطنين العالقين بين تقصير السلطات وابتزاز مافيا المولدات التي تحتكر القطاع مستغلة فشل الشركة الحكومية في إنهاء المشكلة بشكل جذري.